

حساسية مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام لصيغ التمويل المصرفي في الجزائر للفترة ما بين (2015-2021)

خلخال بوعبدالله¹، رمضان محمد².

Bouabdallah Kholkhal, Mohamed Ramdani

¹خبير dynamecs جامعة مستغانم (الجزائر)، bouabdallah.kholkhal.etu@univ-mosta.dz

²خبير dynamecs جامعة مستغانم (الجزائر)، mohamed.ramdani@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/14 تاريخ القبول: 2024/11/10 تاريخ النشر: 2025/01/01

ملخص :

تهدف دراستنا هذه إلى التعرف على واقع القطاع الزراعي في الجزائر من خلال أهميته في سيروية تطوير النمو الاقتصادي، حيث نجد أن للجزائر مساحات شاسعة ومناخ ملائم ومتنوع نظرا لتموقعها على خريطة العالم بالإضافة إلى الطاقة البشرية الهائلة التي تمتلكها وتمكنها من خلق ثروة اقتصادية كبيرة في هذا المجال ومن أجل كل هذا لجأت الجزائر إلى القيام بعدة إجراءات وتدابير لازمة من أجل الوقوف بهذا القطاع متبعة سياسات محكمة ورشيدة في تمويل هذا القطاع في الجزائر ولهذا وبالاكتفاء على المنهجي الوصفي والتحليلي تأتي هذه الورقة لتبيان مدى استجابة القيمة المضافة لقطاع الزراعة ضمن الناتج الداخلي الخام لمختلف أنماط التمويل المصرفي الموجهة لهذا القطاع. وتكمن أهمية هذا الموضوع في توضيح الدور الذي يلعبه التمويل المصرفي لإنجاح عملية النهوض بالقطاع الزراعي بكل أشكاله وأنماطه وصيغه وذلك من أجل توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء، ومساهمته في سد الفجوة الغذائية، وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان، كما أن القطاع الزراعي في الجزائر يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في زيادة حسابات الناتج الوطني وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي إحداث الموازنة في الميزان التجاري وذلك بين ضرورة ترويض واردات المنتجات الزراعية وترقية صادرات الجزائر منها وهذا بالانفتاح على التصدير، واقتحام الأسواق الخارجية، وبالتالي خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

¹ المؤلف المرسل: خلخال بوعبدالله، البريد: bouabdallah.kholkhal.etu@univ-mosta.dz

الكلمات المفتاحية : القطاع الزراعي؛ التمويل المصرفي للقطاع الزراعي؛ الناتج الداخلي الخام .

تصنيفات JEL: Q10، Q14 ، E01

Abstract:

Our study aims to focus on the reality of the agricultural sector in Algeria through its importance in the process of developing economic growth , we find that Algeria has vast areas and a suitable and diverse climate due to its location on the world ,In addition to the enormous human energy it possesses which enables it to create great economic wealth in this field ,and for all of this, Algeria has resorted to taking several measures and crisis measures in order to stand up in this sector, following a strict and rational policy in financing this sector in Algeria, Therefore, relying on the descriptive and analytical methodology, this paper comes to show the extent to which the raw value added to the agricultural sector within the gross domestic product responds to the various types of bank financing directed to this sector. The importance of this topic lies in clarifying the role that bank financing plays for the success of the process of advancing the agricultural sector in all its forms and patterns. It was formulated in order to provide basic food needs, contribute to bridging the food gap, and achieve self-sufficiency for the population.

The agricultural sector in Algeria is considered one of the most important sectors that contribute to increasing national product accounts and increasing economic growth rates, thus creating a balance in the trade balance, between the necessity of taming imports of agricultural products and promoting Algeria's exports of them, and this is through openness to export, and entering foreign markets, and thus creating value. Added to the national economy.

Key words: Agricultural sector; ,Bank financing;GDP

JEL Classification Codes:Q10, Q14, Q01

1. مقدمة:

يعد القطاع الزراعي في الجزائر كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني نتيجة التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط العالمية حيث تعتبر الزراعة الملجأ الأخير ومستودع الأمن الغذائي لمعظم دول العالم،

مما اجبر ذلك على الاهتمام بتطويره وتحسين إنتاجياته، كونه يعتبر احد اكبر ركائز اقتصاديات الدول لأهميته العظمى حيث يعتبر اكبر مصدر للدخل لاجمالي القوى العاملة .

ولهذا وجب على الجزائر المحافظة على جميع الموارد الزراعية التي تعتبر مصدرا هاما للثروة، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثمة العمل على اقتحام الأسواق الخارجية ومواجهة المنافسة الشرسة التي تتلقاها من الدول المتقدمة، التي تسعى باستمرار إلى تطوير هذا القطاع ومواكبة كل ماهو جديد، إدراكا منها للأهمية التي يحتلها هذا الأخير.

ومن جانب آخر قامت الدولة بكل جهودها من اجل تطوير وتحسين هذا القطاع من اجل تحقيق التنمية الزراعية التي بدورها تؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وسد الفجوة الغذائية وتحقيق أعلى نسبة من الناتج الداخلي الخام وبالتالي الاعتماد عليه كقطاع مساهم في ترقية صادرات الدولة.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا وطرحها في التساؤل الآتي:
كيف تأثرت مساهمة القيمة المضافة الخام لقطاع الزراعة في الجزائر أثناء فترة الدراسة في الناتج الداخلي الخام للبلد تبعا لحجم ونوع القروض المصرفية الموجهة لهذا القطاع ؟

من خلال الإشكالية السابقة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو واقع القطاع الزراعي في الجزائر؟
 - فيما تتمثل أساسيات سياسة التمويل الزراعي في الجزائر؟
 - ما مدى نجاعة التمويل الزراعي في الجزائر في الآونة الأخيرة ؟
- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إلقاء الضوء على واقع القطاع الزراعي في الجزائر من المصادر المختلفة وتطوره في الجزائر للفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2021 .

- إبراز إمكانات الجزائر الزراعية التي تؤهلها لأن تكون محققة الاكتفاء الذاتي لمواطنيها.
- التعرف علي أهم شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في الجزائر مع إبراز دور القروض المصرفية في إنجاح هذه العملية.

- الوقوف على دراسة أنواع صيغ وأنماط التمويل الزراعي في الجزائر المقدمة من طرف البنوك المختصة في هذا المجال.

- معرفة المعوقات والتحديات التي تواجه تنمية القطاع الزراعي الجزائري، والتي تحول دون مضاعفة إنتاجها، وتقديم الاقتراحات والتوصيات لتذليل هذه المعوقات.

- الاعتماد على دراسة التنبؤات المستقبلية للإنتاج الزراعي ومعدل الاكتفاء الذاتي والاستهلاك والتخفيض من نسبة الواردات.

«الفرضيات: تتمثل فرضيات البحث فيما يلي :

- تمتلك الجزائر من الإمكانيات الطبيعية والمالية والبشرية ما يؤهلها لأن يكون الإنتاج الزراعي قادرا على تلبية الطلب الداخلي من خلال زيادة حجم الاستثمارات والمساهمة في سد الفجوة الغذائية وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان .

- الإستراتيجية الحالية التي تنتهجها الجزائر تساعد على تفعيل الدور التنموي للقطاع الزراعي بغية تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات والحد من الواردات في هذا القطاع .

- الدعم الحكومي للمزارعين ومنحهم تسهيلات على القروض البنكية لتطوير وتحسين منتجاتهم الزراعية ينعكس إيجابا على تطوير هذا القطاع .

هيكل الدراسة : للإلمام بالموضوع وبلوغ الهدف من الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

اولا: القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة مابين (2015-2021) .

ثانيا : أساسيات حول تمويل القطاع الزراعي في الجزائر.

ثالثا : مدى نجاعة التمويل المصرفي والدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الجزائر .

الأدبيات السابقة للدراسة (حول حساسية مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام لصيغ التمويل البنكي في الجزائر)

- د. عاتي يمينة؛ أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات .

كان الهدف من هذه الدراسة تحليل وتشخيص واقع التمويل البنكي في الجزائر وهذا من اجل معرفة مدى تأثيره على تنمية القطاع الزراعي حيث كانت فترة الدراسة مابين سنة 2010 إلى غاية 2018 وجاءت لإبراز الدور الذي تقوم به القروض البنكية ومساهمتها في خلق مناصب عمل والرفع من حجم الإنتاج الزراعي وسد الفجوة من الغذاء وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان والحد من اللجوء للتبعية الاقتصادية بالإضافة إلى البحث والكشف عن الأسباب والعراقيل التي يتعرض لها المزارعين.

د. لخميسي الواعر؛ أطروحة دكتوراه قسم علوم التسيير تخصص دراسات مالية.

الهدف من هذه الدراسة معرفة كل أنواع القروض المصرفية التي تمنحها البنوك الجزائرية في إطار سياسة دعمها للإنتاج الزراعي والفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 حيث ركزت على اثر الذي لعبته القروض البنكية وكذا صناديق الدعم على الرفع وتنويع وتحسين الإنتاج الزراعي والفلاحي .

د. وليد حمدي باشا؛ مذكرة مقدمة مكملية لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد التنمية .

يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة من معرفة مدى تأثير السياسات المتبعة التي فرضتها السياسة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي على البنوك التجارية وتقييمها من خلال معرفة حجم واثار القروض المقدمة وطريقة استرجاعها وكذلك استعمالها لمواردها المتاحة في تمويل هذا القطاع وهذا في ضل السياسة المنتهجة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 إضافة إلى الدور الائتمان الزراعي في تمويل التنمية الزراعية .

المحور الأول: الأدبيات النظرية حول مكانة القطاع الزراعي في الجزائر

الزراعة في الجزائر تمثل أهم القطاعات الاقتصادية التي تتركز عليها بنسبة كبيرة جدا كونها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك من خلال تحقيق وتوفير الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للسكان وبالتالي سد الفجوة الغذائية، كما تظهر أهميته أيضا في قدرته على المساهمة في استيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة، كما لها الدور الفعال في المساهمة بإمداد قطاع الصناعات الغذائية بالمواد الأولية اللازمة وذلك من اجل التوسيع والتنويع لهذه الأخيرة، هذا فضلا عن المساهمة في خلق الثروة وارتفاع الناتج الوطني الإجمالي للدولة وبالتالي دعم الصادرات في هذا القطاع والتخفيف من الواردات من اجل الخاصة الغذائية منها وذلك من اجل الموازنة في ميزانها التجاري.

وبما أن الجزائر كونها دولة ريعية تعتمد في اقتصادها على مداخل النفط فإنها من جانب آخر تملك من المؤهلات الطبيعية والبشرية ما يمكنها من الاعتماد على عدة قطاعات بديلة للمحروقات كخيارات إستراتيجية جديدة ومتنوعة للاستثمار، مثل قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من مختلف القطاعات التي تجلب لها مداخل وثروة إضافية للدولة فعلى سبيل المثال على مستوى القطاع الزراعي نجد أن الجزائر لها مساحات شاسعة جدا ومناخ ملائم ومتنوع لموقعها الاستراتيجي في العالم بالإضافة إلى الطاقة البشرية التي تمتلكها وتمكنها وتؤهلها وتسمح لها من خلق ثروة اقتصادية كبيرة في هذا المجال، وهذا لا يعود كافيا إلا قامت الدولة بتوفير التمويل اللازم واستخدام آليات فعالة ومحكمة ورشيقة لمواكبة الاستثمار في المجال الزراعي والا هم أكثر التوفيق في استمرارية النشاط على المدى البعيد وهو ما يستلزم من القطاع البنكي والمصرفي انتهاج سياسة

تمويلية تتوافق مع متطلبات هذا الأخير، حيث استهدفت الحكومة الجزائرية من أجل ترقية وتنمية هذا القطاع باتخاذ عدة إجراءات وتدابير لازمة من خلال استعمال أساليب واليات جديدة محكمة من بينها التمويل البنكي والمصرفي المستعمل حديثا منذ مطلع الالفينات إلى وقتنا هذا حيث خصصت الحكومة موارد مالية ضخمة وذلك وفق صيغ إقراضي وإيجارية مخفزة من حيث الإعفاءات وتخفيضات سعر الفائدة من أجل إنجاح هذه العملية. ومن بين المصادر التي يمكن من خلالها تمويل القطاع الزراعي نجد الدعم الحكومي بكل أنواعه وكذلك البنوك المتخصصة في هذا المجال، حيث ساهمت هذه الأخيرة بشكل كبير في تمويلها للعديد من المشاريع الزراعية، وذلك من خلال القيام بمنحها للقروض والتسهيلات المتمثلة في المخصصات المالية المدعمة من طرف الدولة.

مكانة القطاع الزراعي في الجزائر: تعاني الجزائر في القطاع الزراعي من فجوة غذائية كبيرة وذلك في ظل ارتفاع مستويات الاستهلاك للفرد مقارنة بمستويات الإنتاج الزراعي وهذا ما وصل إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية، مما سبب الارتفاع المتزايد دائما في تكلفة الواردات الزراعية، وبالتالي الوصول إلى الضغط على الموارد من النقد الأجنبي وهذا نتيجة عدة عوامل أهمها قلة المساحات المغروسة والمروية رغم وجود الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة، بالإضافة إلى النقص في الموارد المائية، وكذا تدني الكفاءة اللازمة في وسائل وطرق أساليب الري، كما يعاني القطاع الزراعي أيضا من فجوة أخرى تقنية تتمثل في عدم سيورة وتماشي مخرجات البحوث الزراعية للمتطلبات المستهدفة من أجل التنمية الزراعية، وهذا ما أدى إلى النقص الفادح في إنتاجية كل أنواع المحاصيل في جميع القطر الجزائري، كما تحتاج المناطق الزراعية إلى خدمات البنية الأساسية الزراعية وذلك بزيادة نسبة عالية من الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي لذا، وجب توفير التمويل اللازم والكافي لهذا القطاع .

1- الإصلاح الزراعي ومساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر: للقطاع الزراعي أهمية ومكانة كبيرة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي الذي فرضته الحكومة في مطلع العقود الأخيرة من القرن الحالي غير أنه لا يزال يتخبط ويعاني من عدة عراقيل وحواجز تمنعه تنميته وتطويره، هذا ما جعل الجزائر تعاني من عجز غذائي كبير جدا في معظم المنتجات الزراعية التي لها أهمية كبيرة للاستهلاك الفردي كالحبوب والبقوليات وغيرها من المحاصيل الزراعية الهامة، كون أغلبها والمتمثل في كمية إنتاجها لا يغطي حاجياتها الاستهلاكية فهو يساهم بنسبة كبيرة جدا في سير عجلة التنمية الاقتصادية وتتمثل مجملها في المساهمة في توفير الغذاء والاكتفاء الذاتي للسكان وسد الفجوة الغذائية منه إضافة إلى ذلك تحسين وضعية الميزان التجاري

بالرفع من قيمة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات زيادة على ذلك تأمين النقد الأجنبي والمساهمة في تكوين والرفع من رأس المال.

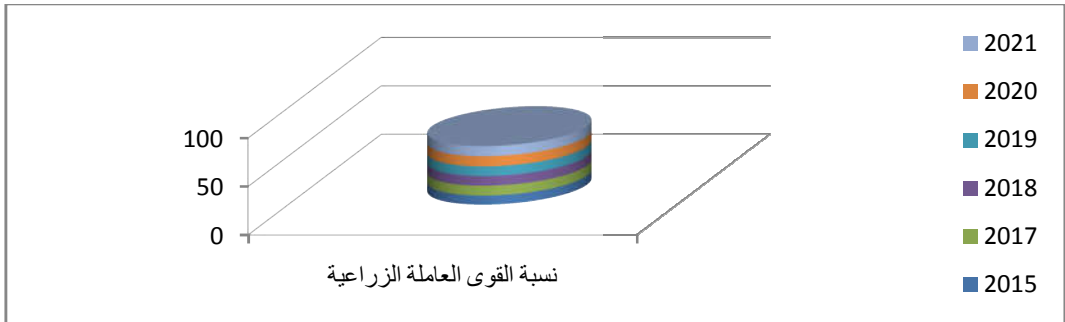
2- دور القطاع الزراعي في توفير اليد العاملة: يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي توفر اليد العاملة وتشكل فرص عمل كثيرة وفي أي اختصاص تابع له، وهذا ما ينجم عنه أثر واسع في زيادات في دخل المواطن خاصة والمجتمع بصفة عامة، وخاصة إذا كانت هناك كفاءات ومعرفة جيدة من خلال الاهتمام بالتدريب واكتساب تقنيات حديثة في هذا الميدان من قبل المزارعين وأهل الاختصاص ككل . والجدول الموالي يمثل نسبة القوى العاملة الزراعية .

الجدول 1: مساهمة الزراعة في توفير العمالة في الجزائر (2015-2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة القوى العاملة الزراعية	9,56	9,86	10,16	10,00	9,94	10,52	10,33

المصدر : مجموعة البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

الشكل رقم (01) : مساهمة قطاع الزراعة في توفير اليد العاملة في الجزائر (2015-2021)



المصدر : من إعداد الباحثين وهذا بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01) والذي يمثل في مساهمة الزراعة في توفير العمالة في الجزائر (2015-2021)

يتبين لنا خلال الرسم البياني تقريبا ثبوت في نسبة القوى العاملة الكلية والتي تتراوح ما بين 9% و 11% أي في حدود 10 % وتمثل تغيرات نوعا ما متذبذبة وضعيلة نوعا ما وذلك طيلة الفترة (2015-2021)، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة وهذا في اغلب الأحيان راجع إلى نتيجة ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي في الجزائر والذي سببه الظروف المناخية بالإضافة إلى النزوح الريفي خاصة في مطلع التسعينات من القرن الماضي والالفينات من القرن الحالي، مما يؤثر على العائد من الإنتاج ولهذا قامت الحكومة في الآونة الأخيرة استجابة القيام بسياسة للإصلاحات الزراعية وهذا عن طريق الدعم الحكومي والتسهيلات المتمثلة في التمويل البنكي والمصرفي بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية المقدمة لهذا القطاع.

3- مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية: قامت الدولة الجزائرية في سياستها الاقتصادية الإصلاحية في الآونة الأخيرة بالنهوض بقطاع التجارة الخارجية وخاصة المنتجات الزراعية، وذلك من خلال القيام بالإعفاءات الضريبية وتخفيض في الرسوم الجمركية وتقديم الدعم اللازم والحوافز المثلّي للتصدير، مما نتج دخول بعض المحاصيل الزراعية في التجارة الخارجية وعلى رأسها التمور وبعض الخضار والفواكه كالحمضيات والزيتون وبعض المحاصيل الزراعية الأخرى عن طريق عمليات التصدير والقيام باستيراد بعض المنتجات الزراعية ضئيلة الإنتاج .

أ- مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات: تمثل مساهمة القطاع الزراعي خاصة في الآونة الأخيرة في تطوير وترقية الصادرات الجزائرية التي تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية نتيجة الأهمية التي تلعبها الزراعة في خلق الثروة وتنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام، والجدول الآتي يبين تطور الصادرات الزراعية الجزائرية ونسبتها إلى مجموع الصادرات الكلية خلال الفترة (2021- 2015) .

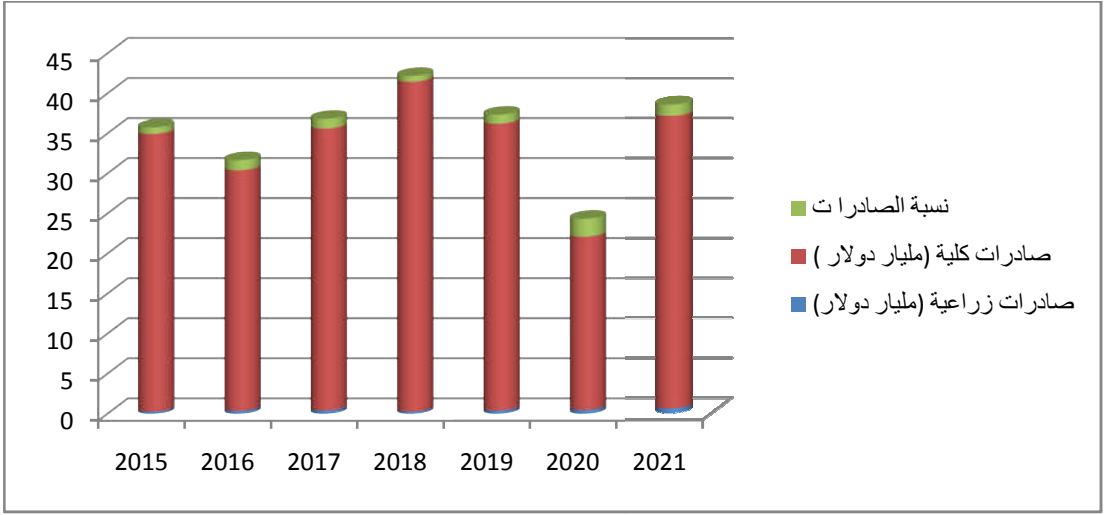
الجدول 2: تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال (2021-2015)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صادرات زراعية (مليار دولار)	0,28	0,38	0,43	0,30	0,41	0,49	0,52
صادرات كلية (مليار دولار)	34,67	30,03	35,19	41,17	35,82	21,62	36,70
نسبة الصادرات	0,82	1,27	1,23	0,73	1,13	2,26	1,42

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الفاو، الرابط)

(<https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL>)

الشكل رقم (02) : تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال (2015-2021)



المصدر : تمثيل بياني من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (02) يمثل تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال (2015-2021)

يتبين لنا من ملاحظتنا للجدول رقم (2) بان قيمة الصادرات الزراعية عرفت نموا ضئيلا خلال الفترة 2015 - 2021 حيث لاحظنا زيادة قليلة جدا خلال فترة الدراسة من 0.28 مليار دولار سنة 2015، إلى 0.52 مليار دولار سنة 2021 وهذا ما يبين أن نمو الصادرات الزراعية مقارنة بالصادرات الكلية كان بفضل الإجراءات التحفيزية التي قامت بها الحكومة في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات، أما قيمة إجمالي الصادرات هي الأخرى عرفت تطورا كبيرا خلال نفس الفترة، انتقلت فيها من 34.67 مليار دولار سنة 2015 إلى 36.7 مليار دولار سنة 2021، وهذا ما يوصف أن نمو الصادرات الكلية كان مرتفع مقارنة بنمو الصادرات الزراعية، ويعود السبب في ذلك الارتفاع في أسعار النفط في تلك الفترة، أما بالنسبة لقيمة الصادرات الزراعية إلى مجموع قيمة الصادرات الكلية فنسبتها تبقى ضعيفة جدا نظرا للتراجع في صادرات القطاع الزراعي آنذاك .

ب - مساهمة الزراعة في تخفيض الواردات الغذائية: تؤدي الزيادة في كمية حجم الإنتاج الزراعي إلى تغطية الطلب على هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، لكن بالمقابل ارتفاع أسعار أغلبية هذه السلع في الأسواق الخارجية العالمية، وهذا ما أدى إلى الارتفاع في قيمة الواردات من جميع هذه المنتجات والسلع الغذائية، والجدول الآتي يبين تطور الواردات الزراعية والغذائية في الجزائر خلال الفترة 2015-2021.

(2021-2015)

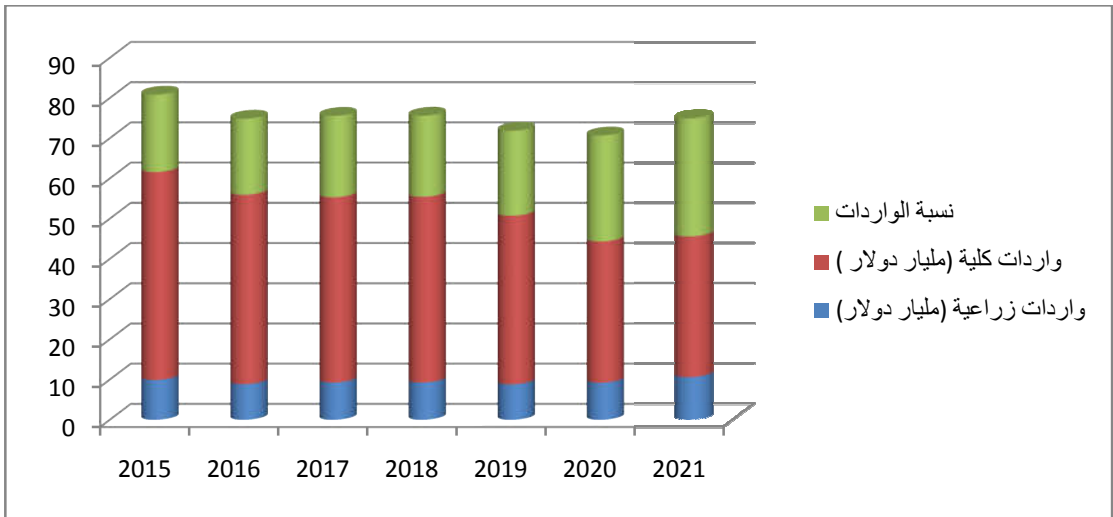
الجدول 3: يمثل تطور الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2021-2015)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
واردات زراعية (مليار دولار)	9,95	8,91	9,32	9,31	8,86	9,26	10,57
واردات كلية (مليار دولار)	51,70	47,09	46,06	46,20	41,93	35,12	35,12
نسبة الواردات	19,24	18,92	20,23	20,14	21,12	26,36	29,35

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الفاو، الرابط

<https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL>

الشكل رقم (03) : تطور الواردات الزراعية في الجزائر خلال (2021-2015)



المصدر : تمثيل بياني من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03) يمثل تطور الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2021-2015)

يتبين لنا من ملاحظتنا للجدول رقم (3) أن هناك انخفاضاً في قيمة الواردات الزراعية من سنة 2015 إلى سنة 2020 حيث كانت 9.95 مليار دولار سنة 2015 لتصل إلى ما قيمته 9.26 سنة 2020 لتصل إلى 10.57 مليار دولار في سنة 2021 كما نلاحظ من أيضاً انخفاض في قيمة مجموع الواردات الكلية الذي انخفض هو الآخر من 51.70 مليار دولار سنة 2015 إلى 35.12 مليار سنة 2021 دولار ويعود السبب في ذلك إلى بعض الإجراءات الاستثنائية التي قامت بها الحكومة، بينما نسبة قيمة الواردات الزراعية ضمن قيمة الواردات الكلية عرفت هي الأخرى ارتفاعاً ولكنه ضئيلاً من سنة إلى أخرى حيث انتقل من 19.24 % سنة 2015 إلى 29.35 % سنة 2021 ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات والمحاصيل الزراعية في الأسواق العالمية.

مما سبق ذكره نستخلص أن مساهمة الإنتاج الزراعي في ترقية الصادرات خارج قطاع النفط وفي تقليص حجم الواردات من السلع الغذائية يبقى ضعيفا نوعا ما، وهذا يرجع إلى النقص الفادح في الإنتاج الزراعي وزيادة الطلب المحلي على هذه السلع والمنتجات مما أدى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان وعدم سلامة وتأمين الأمن الغذائي للسكان الذي نتج عنه عدم سد الفجوة الغذائية، مما اظهر عجزا كبيرا في الميزان التجاري.

✓ نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

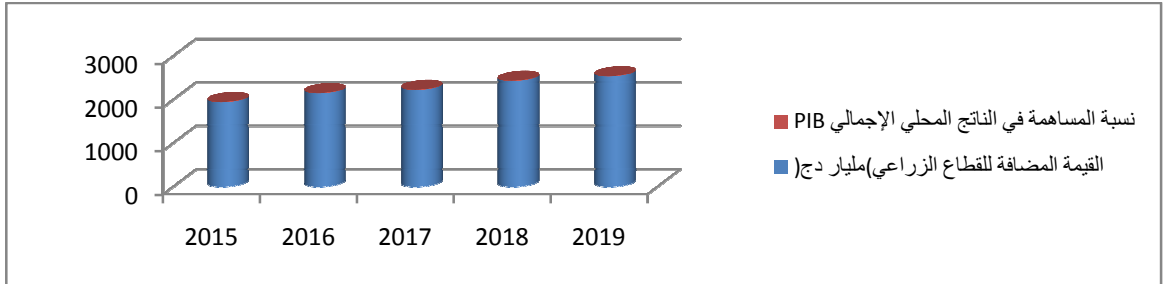
جدول (4) نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2015- 2019)

السنوات	القيمة المضافة للقطاع الزراعي (مليار دج)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي PIB
2015	1935,10	12,7
2016	2140,30	12,2
2017	2219,10	12,3
2018	2426,90	12,4
2019	2528,90	11,3

المصدر :

ONS, les comptes économiques (2001-2015) N° 750 & (2018- 2020 N° 933)

الشكل رقم (04) : نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2015- 2019)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04) والذي يمثل مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة (2015- 2019)

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (4) أعلاه نرى أن القيمة المضافة بالنسبة للقطاع الزراعي ظهرت في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019 ويعود ذلك إلى سياسات المتبعة من طرف الحكومة والتي بادرت فيها من خلال خلق برامج تنموية والهدف من هذا تطوير القطاع الزراعي والتنوع في مختلف المنتجات والمحاصيل الزراعية إلا أننا نلاحظ في المقابل إن نسبة المساهمة في الناتج المحلي لم تتعدى 12,7% وهذا يرجع إلى النقص الفادح في الإمكانيات الزراعية في الجزائر إضافة إلى عدم الحوكمة الرشيدة في جميع البرامج والمخططات المطبقة في القطاع الزراعي.

المحور الثاني : أساسيات حول التمويل الزراعي في الجزائر.

يعتبر تمويل القطاع الزراعي وسيلة ضرورية لانجاز عدة مشاريع إنتاجية التي بدورها تحتاج هي الأخرى إلى التمويل إما عن طريق القروض المصرفية أو عن طريق الدعم الحكومي والمتمثل في المخصصات المالية العمومية التي تمنحها الدولة للقطاعات المختلفة من المزارعين والفلاحين وذلك من اجل النهوض بالقطاع وتطويره وترقيته وتحقيق الأهداف المرجوة منه كتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للسكان وسد الفجوة الغذائية من مختلف المنتجات الزراعية ولهذا سنتطرق في ورقة بحثنا هذه عن مفاهيم حول التمويل الزراعي وأهميته وطرق تمويله وضمائنه وغيرها.

التمويل الزراعي: التمويل الزراعي هو احد فروع علم الاقتصاد الزراعي والذي يتمثل في كيفية الحصول على رأس المال الذي يحتاجه المزارع أو الفلاح وكذا التحكم الرشيد والسليم لهذا المال في الإنتاج الزراعي وهذا من اجل الوصول إلى التنوع في جميع المنتجات الزراعية، ورأس المال هو عبارة عن قيمة النقود لما تحويه الزراعة أو القطاع الزراعي من أراضي ومباني وآلات ومعدات وغيرها.

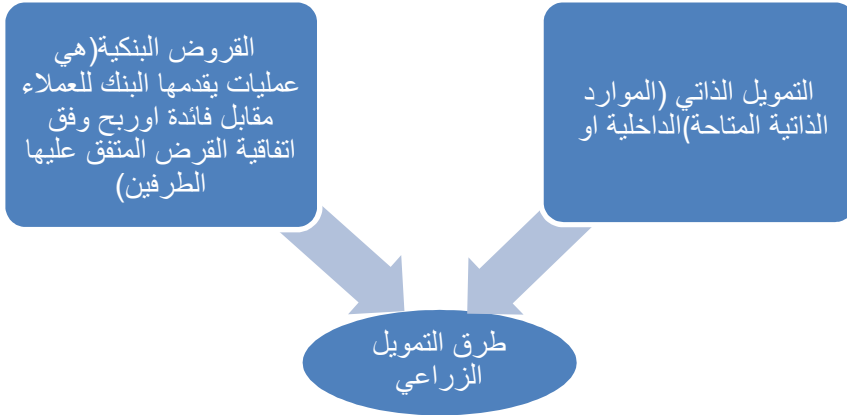
أهمية التمويل الزراعي: تكمن أهمية التمويل الزراعي في كيفية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي بدورها تساهم في الرفع من الكفاءة خاصة فيما يخص الموارد الطبيعية وذلك من اجل زيادة وتنوع الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية بكل أنواعها مع مراعاة الظروف الاقتصادية المتغيرة التي تمس القطاع من كل الجوانب وخاصة المتعلقة بأضرار البيئة والتي قد تستدعي أكثر إلى المتغيرات التقنية الحديثة ، وذلك من خلال إجراء تعديلات متعددة كافتناء أو استبدال أدوات طاقة جديدة خاصة فيما يخص التسويق وهذا عند انخفاض الأسعار وازدياد التكاليف، وهنا يسعى المزارع أو الفلاح إلى اللجوء إلى عملية الإقراض لأنه يعتبر شرط أساسي ومصدر رئيسي للقيام بهذه التغيرات والتعديلات، كما يعتبر التمويل في القطاع الزراعي وسيلة للتحسين من كفاءة العمل الزراعي وذلك من اجل إنجاح عملية الإنتاج والوصول إلى خلق قيمة مضافة ومن ثم سد الفجوة الغذائية للفرد داخل البلد وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان ككل وكذا تحسين مستوى معيشة مختلف الفئات من المزارعين والفلاحين وفي الأخير اللجوء إلى ما يسمى بعملية تصدير الفائض من المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى ذلك فان أهمية التمويل الزراعي تكمن في مواجهة التقلبات السنوية وأيضاً الموسمية التي نتوقعها أن تحصل في الدخل والنفقات ولهذا فان اللجوء إلى استعمال القروض المصرفية والمطالبة بالمخصصات المالية عن طريق الدعم الحكومي أمر ضروري لتسوية هذه التقلبات وهذا كله من اجل إنجاح

العملية بشكل سليم، وكذلك تجنب المخاطر بكل انواعها التي تمس الزراعة (رشا محمد سعيد امين استيتية) (ص14) (جامعة الاردن)

أهداف التمويل الزراعي: تكمن مجمل أهداف التمويل الزراعي في مراعاة ظروف السوق مع مواجهة التقلبات الموسمية التي تحدث في اغلب الأحيان في الدخل والتكاليف، وكذا المحافظة على استخدام الموارد الزراعية بشكل جيد ومقبول وذلك كله من اجل الزيادة الكفاءة الإنتاجية والتنوع في اغلب المنتجات الزراعية، كما أن التمويل الزراعي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحسين دخل المزارعين والفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم من خلال تحقيق توسيع نطاق العمل الزراعي وذلك بإنشاء مشاريع إنتاجية بأنواعها المختلفة، وكذلك منح القروض المصرفية والدعم الحكومي عن طريق مخصصات مالية عمومية تقدمها الدولة للمزارعين والفلاحين كحافز يساعدهم من اجل استغلال امثل وتسيير حسن لتحقيق إنتاج جيد ووفير، وهذا لتحقيق التوازن مع ترغيب المزارعين والفلاحين في العمل للنهوض بهذا القطاع؛ وذلك بإتباع الأساليب العلمية الحديثة في ذلك لتطوير الزراعة وهذا كله بغية تحقيق غايات الأمن الغذائي واستدامة إنتاج المحاصيل الزراعية على مدار العام لتغطية الأسواق وحاجيات المستهلكين من اجل الاكتفاء الذاتي للأفراد وسد الفجوة الغذائية منه ثم اللجوء إلى عملية التصدير .

طرق التمويل الزراعي: وتتمثل فيما يلي:

الشكل رقم (05) : طرق التمويل الزراعي



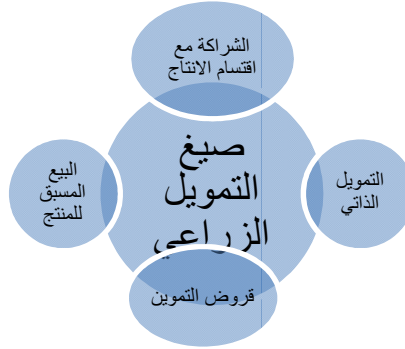
المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على العرض السابق

ضمانات الائتمان الزراعي: يقدم المزارع أو الفلاح ضمانات للبنك من اجل تمويل مشروعه وهذا على حسب نوع القرض الممنوح له من طرف المصرف فإذا كان عبارة عن تمويل لشراء آلات أو معدات أو محاصيل زراعية أو غيرها فهذا النوع من الضمان الذي يقدم يتمثل في الرهن الحيازي ويمنح لآجال القصيرة أو

متوسطة الأجل، أما في حالة منح قرض على أصل ثابت كقروض على عقارات أو بنايات أو مزارع أو سكنات ريفية وتمنح للأجل الطويل ونوع الضمان هنا الذي يطلبه البنك من المقترض يكون أقوى أمان كالرهن العقاري بالإضافة إلى ضمانات أخرى يقدمها المقترض للمقرض وهي عبارة عن ضمانات مكملة كالتأمين على الحياة والتأمين على الأخطار كالحرائق والكوارث الطبيعية وغيرها (دلال بن سمينة)

صيغ التمويل الزراعي: إن صيغ التمويل في القطاع الزراعي كانت تتم عبر الصيغ التالية:

الشكل رقم (06) : صيغ التمويل الزراعي

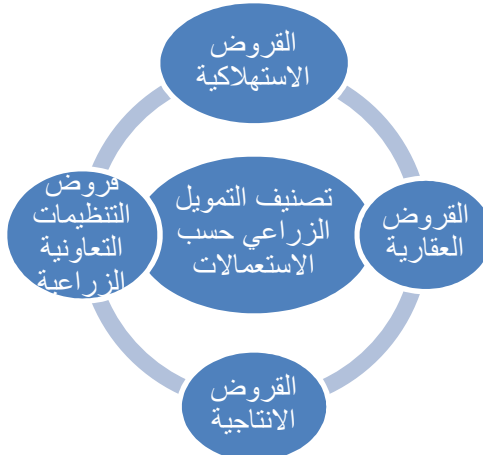


المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق

أصناف التمويل الزراعي

تصنيف التمويل الزراعي الشكل البياني رقم (07) : تصنيف التمويل الزراعي حسب استعمالاته

حسب استعمالاته



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق، مرجع سابق، ص 14-18

القروض العقارية: وهي قروض طويلة الاجل الغاية منها شراء مزارع أو أراضي أو مباني وغيرها.

✓ القروض الإنتاجية: وهي في الغالب قروض قصيرة الأجل الغاية منها شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي.

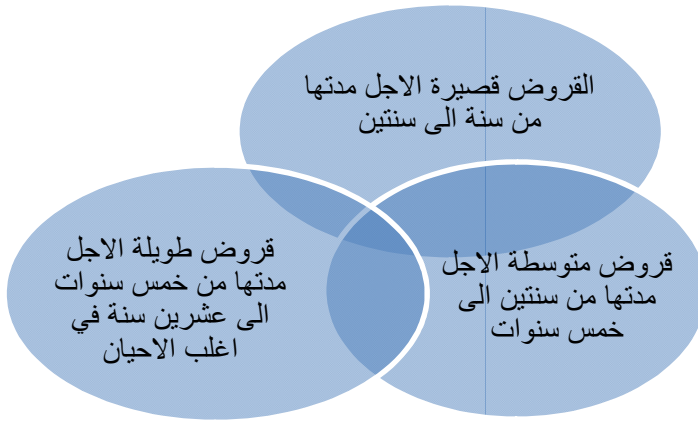
✓ قروض التنظيمات التعاونية الزراعية: وهي قروض تستعمل عادة لمصاريف التشغيل والإنفاق على

الجمعية التعاونية وغيرها.

✓ القروض الاستهلاكية: تستخدم هذه القروض لاقتناء السلع والخدمات والتي لها علاقة بالإنتاج الزراعي.

◀ التصنيف حسب أجال القروض: ثلاثة أنواع وهي:

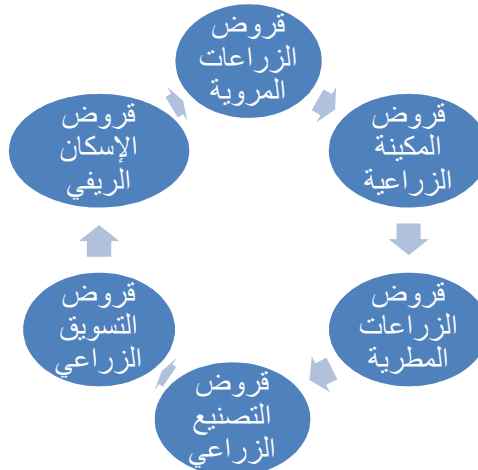
الشكل رقم (08): تصنيف القروض المصرفية الموجهة للقطاع الزراعي على حسب آجالها



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على رشاش محمد سعيد أمين، مرجع سابق

التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف : حسب هذا التصنيف يوجد للقروض عدة أصناف:

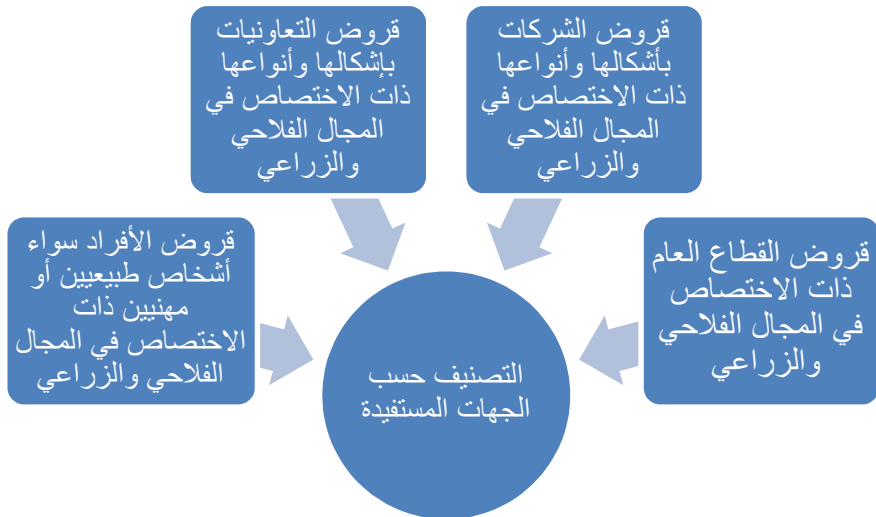
الشكل رقم (09): تصنيف القروض المصرفية الموجهة للقطاع الزراعي على حسب أهدافها



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على رشاش محمد سعيد أمين، مرجع سابق

تصنيف القروض المصرفية حسب الجهات المستفيدة :وهي كالتالي :

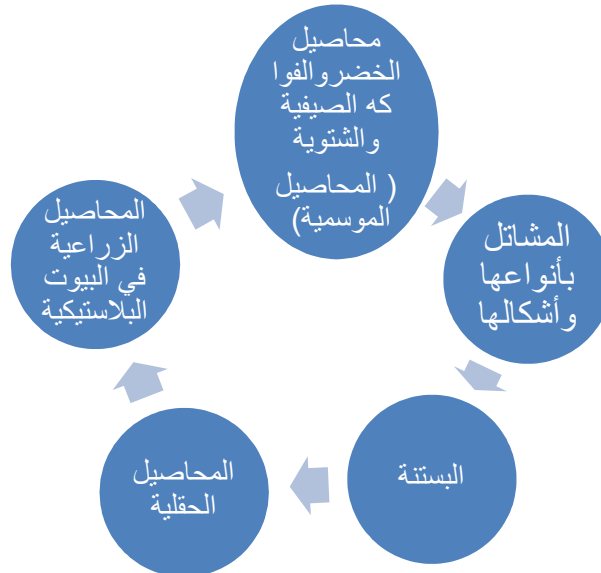
الشكل رقم (09) : تصنيف القروض المصرفية الموجهة للقطاع الزراعي على حسب الجهات المستفيدة



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بالاعتماد على رشا محمد سعيد أمين، مرجع سابق

التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي: يشمل العديد من الأصناف وهي:

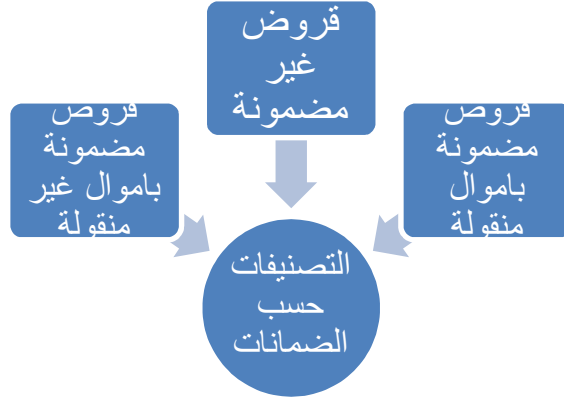
الشكل رقم (10) : تصنيف القروض المصرفية الموجهة للقطاع الزراعي على حسب المحصولات المستهدفة



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بالاعتماد على رشا محمد سعيد أمين، مرجع سابق

التصنيفات حسب الضمانات:

الشكل رقم (11) : تصنيف القروض المصرفية الموجهة للقطاع الزراعي على حسب الضمانات



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بالاعتماد على رشا محمد سعيد أمين، مرجع سابق

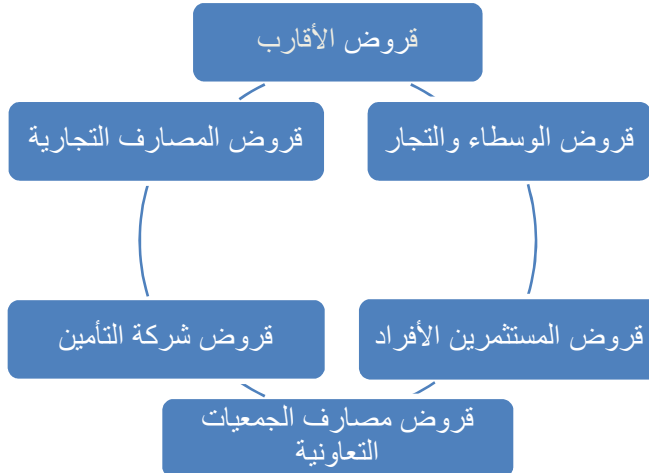
✓ **قروض غير مضمونة** : وهي عبارة عن قروض مضمونة بكفالة شخصية (Caution) فقط وهذا يخص القروض القصيرة الأجل فقط والتي تندمج في طبيعتها إلى قروض الاستغلال .

✓ **-قروض مضمونة بأموال منقولة** : تتمثل في رهن الأموال المنقولة مثل: المنتجات من المحاصيل الزراعية والجرارات والمكينات الزراعية. . . . إلى غيرها

✓ **-قروض مضمونة بأموال غير منقولة** : مثل الأراضي الزراعية المملوكة والمستاجرة عن طريق عقود الاستغلال.

تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض : وهي كالآتي:

الشكل رقم (12) : تصنيف القروض المصرفية الموجهة للقطاع الزراعي على الجهة المقرضة



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على رشا محمد سعيد أمين، مرجع سابق

المحور الثالث: تحليل واقع التمويل المصرفي في تطوير الزراعة الحديثة في الجزائر (2015-2019).

من اجل التمويل الكافي لقطاع الزراعة في الجزائر، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بإنشاء صيغ جديدة لتمويل هذا القطاع وعلى رأسها القرض الرفيق وهو قرض يمنح للمزارعين والفلاحين لتمويل الاستغلال الزراعي وقرض التحدي يمنح لتمويل الاستثمار الفلاحي والزراعي وأيضا القرض التجاري الذي يتم عن طريق عقد مبرم بين المؤجر والمستأجر وكل هذه القروض تمنح عن طريق اتفاقية تتم بين المقرض والمقترض وهي كالتالي:

1-قرض الرفيق:

✓ **تعريف قرض الرفيق:** هذا النوع من القروض مدعم من طرف الدولة لتمويل المستثمرات الزراعية فردية، أو تعاونية جماعية، وهو من القروض قصيرة الأجل مدته ما بين سنة إلى غاية سنتين، يمنح من دون فوائد والغاية منه شراء منتجات زراعية وتخزينها ومراقبتها لنشاط استغلال زراعي .

2-قروض التحدي: يعرف هذا القرض كالآتي:

✓ **تعريف قرض التحدي:** هو عبارة عن قرض موجه للاستثمار الفلاحي والزراعي تمنحه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، من اجل تحديد مشاريع استثمارية مقدمة من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والزراعية وهذا من اجل رفع مستوى الطاقات الإنتاجية للمنتجات الزراعية والتي تكون بحاجة إلى تمويل .

3- **قرض التجاري:** هو عبارة عن عملية تتم بين المصرف ومختلف الفئات من المتعاملين الاقتصاديين سواء أشخاص طبيعيين أو مهنيين أو مؤسسات اقتصادية بجميع أشكالها وطبيعتها، وذلك في إطار عقد مبرم يتم بين المؤجر والمستأجر لمشروع استثماري فلاحي أو زراعي.

4- **قروض موجهة للسكن الريفي:** هو بمثابة قرض يقدمه البنك للمزارعين القاطنين في المناطق الريفية لا يتعد 2 800 000,00 دج والمستفيدين برخصة الاستفادة من الإعانة من طرف اللجنة المؤهلة من طرف الجهات المختصة في ولاية الإقامة لبناء مسكن ريفي ويمنح نوع هذا القرض من طرف البنوك المختصة وذلك برهن عقاري موجه للمزارعين الصغار والكبار وهو بدوره مخصص لتمويل الإسكان في هذه المناطق.

سبل وطرق إنجاح سياسة التمويل البنكي لقطاع الزراعة في الجزائر من أهم سبل وطرق إنجاح سياسة التمويل البنكي لقطاع الزراعة في الجزائر كالآتي :

- ✓ يجب منح القروض للمزارعين الذين يملكون الأهلية في هذا القطاع وتوفير لهم الظروف الملائمة لمواكبة وسيورة نشاطهم الزراعي من اجل تحقيق إنتاج وفير ومتنوع يمكنه سد الفجوة الغذائية للمستهلك .
- ✓ يجب منح القروض للمزارعين الذين لهم ملكية خاصة ثابتة لأراضيهم وكذلك المزارعين الذين يجوزون على عقود الامتياز لمدة معينة وذلك من اجل استغلال هذه الأراضي فهم كذلك لهم الحق في الإقراض من طرف المصارف أو الدعم الحكومي.
- ✓ يجب تأمين الأراضي والمزارع والآلات والمكينات وكذا المحاصيل الزراعية قبل منح القرض من طرف المزارعين لدى شركات التأمين المختصة.
- ✓ يجب منح القروض على أساس نظم ملتزمة بقوانين ومراسيم تراعى فيها كل الجوانب المقيدة باتفاقيات القرض المتفق عليها بين المقرض والمقترض.
- ✓ يجب على المزارعين استخدام القروض الممنوحة لهم من طرف المصارف لأغراض الزراعة وليس لقطاعات أخرى.
- ✓ يجب على المستفيدين من هذه القروض أن يقومون بتسديد مستحقاتهم في الآجال المتفق عليها في اتفاقية القرض.

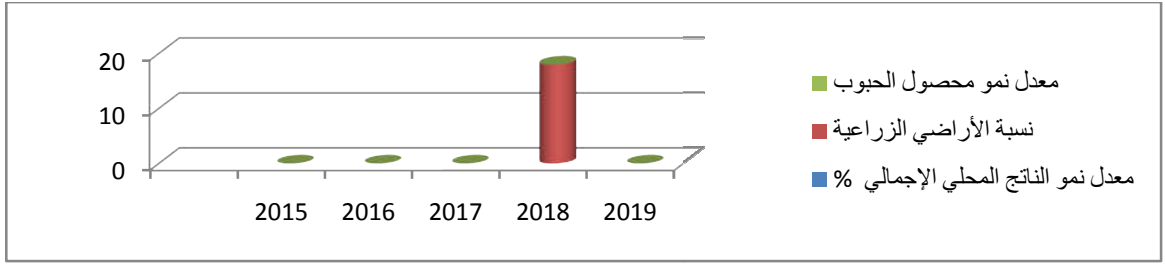
أثر التمويل المصرفي الزراعي على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2019

الجدول التالي: يبين معدل نمو الناتج المحلي ونسبة الأراضي الزراعية ومعدل نمو محصول الحبوب ونسبة التمويل

المصرفي الموجه للقطاع الزراعي للفترة الممتدة ما بين 2015-2019

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الأراضي الزراعية	معدل نمو محصول الحبوب	نسبة التمويل المصرفي الموجه للزراعة
2015	3,7	17,41	2,26	52,4
2016	3,2	17,37	-27,12	43,8
2017	1,3	17,36	-2,95	44,8
2018	1,2	18	77,6	42,5
2019	0,8	18,25	0,01	48,5

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر وبيانات البنك الدولي للفترة ما بين 2015-2019



المصدر : من إعداد الباحثان يمثل معدل نمو الناتج المحلي ونسبة الأراضي الزراعية ومعدل نمو محصول الحبوب ونسبة التمويل المصرفي الموجه للقطاع الزراعي للفترة الممتدة مابين 2019-2015

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول الموجود أعلاه عدة نتائج نوضحها كما يلي:

التمويل المصرفي في الجزائر الموجه للقطاع الزراعي لم يأتي بما يجايب في الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال فترة الدراسة (2019-2015) وعجزه الكامل بالتقريب بعجلة نمو القطاع الزراعي نحو الأفضل وهذا سببه راجع إلى الإجراءات والتدابير والسياسات المنتهجة والمتبعة من طرف المصالح المعنية والتي تعاني من عدم المراقبة والمتابعة الجيدة للأموال المقترضة من طرف المزارعين .

الخاتمة:

يمثل القطاع الزراعي في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة كونه قطاع ضروري وحساس لمواكبة وسيورة التنمية الاقتصادية، ففي هذه الدراسة ركزنا على البحث في مدى نجاعة التمويل المصرفي الزراعي الذي يعتبر كأداة للمساهمة في تحقيق التنمية الزراعية الاقتصادية، وكذا مدى تأثير الاختلاف في الأسلوب التمويلي المتبع على الأهداف المحققة، وعلى الرغم من أن الجزائر قد بذلت جهوداً كبيرة لتهيئة بيئة مناسبة لتعزيز التمويل الزراعي في عدة جوانب معينة، إلا أن هناك مجالا كبيرا لتحسين تنظيماتها لدعم هذا الأخير وذلك بتغيير سياستها في مجال الائتمان الزراعي والقيام بالإجراءات والتدابير اللازمة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة بغية تفادي الجزائر عدم التبعة الاقتصادية في هذا القطاع وتمكينها من تطويره وذلك بزيادة مساهمتها في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وسد الفجوة الغذائية وخلق فرص العمل ولم لا القيام بالتصدير من أجل موازنتها للميزان التجاري وهذا كله من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

النتائج: من أبرز النتائج المتوصل إليها ما يلي

1 - يساهم القطاع الزراعي في خلق الثروة وموازنة الميزان التجاري وإشباع الاحتياجات الغذائية للسكان في الجزائر بصفة خاصة والعالم بصفة عامة وخلق فرص العمل، وتمثل أيضا مصدرا هاما للعملة الصعبة والدخل،

ففي الجزائر رغم كل البرامج التنموية للنهوض بالقطاع إلا أن مساهمته في خلق الثروة ظلت ضعيفة جدا، كون أن إنتاجه ضعيفا ولا يكفي حتى لتغطية الطلب الداخلي، ما دفع بالدولة إلى اللجوء للاستيراد لأهم المنتجات الزراعية الأمر الذي كان له أثر سلبي على الميزان التجاري.

2- عمدت الجزائر عبر مختلف برامج التنمية السابقة الذكر إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال منح العديد من التسهيلات في القروض والتحفيز الضريبية والإعانات، وهذا من أجل إنعاش هذا القطاع وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي وسد الفجوة الغذائية وخلق فرص عمل كبيرة والمساهمة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي والقيام بالتصدير إلى الخارج من أجل موازنة الميزان التجاري للدولة.

3 - عدم مسايرة التطور التكنولوجي والتقني الحاصل في مجال القطاع الزراعي مما أدى إلى تدني مستوى الإنتاج الزراعي بمختلف مصادره بالإضافة إلى ضعف متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك مقارنة بنظيره عربيا وعالميا.

4 - ضعف القوانين الخاصة في القطاع الزراعي بالجزائر وعدم تطبيقها بصرامة. بالإضافة إلى أن هناك فرص استثمار كبيرة في هذا القطاع لتلبية الطلب المتزايد في السوق المحلية والخارجية وذلك لعدم استغلال الإمكانيات المتاحة هائلة خاصة الطبيعية والبشرية استغلالا امثلا.

5- بالرغم من عدم فعالية التمويل المصرفي الزراعي في الجزائر كأداة لتحقيق التنمية الزراعية؛ إلا أن الناتج الزراعي كان يتسم بالتزايد لكنه ضئيل نوعا ما خلال فترة الدراسة، كما أنه استجاب إيجابا لزيادة الميكنة الزراعية وساهم في تقليص الفجوة الغذائية إلى حد ما.

قائمة المراجع:

1. زاوي بومدين؛ التمويل البنكي؛ الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر؛ أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير عمومي جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر 2015-2016 .
2. عاتي يمينة ؛ أثر القروض البنكية على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي بولاية الطارف) 2020-2021 ؛ أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات .
3. رشا محمد سعيد أمين استيتية أستاذ مشارك ب تمويل القطاع الزراعي في الأردن الجمعة الأردنية 1993 كلية الأعمال قسم الاقتصاد .
4. دلال بن سميّة؛ التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1990-2000) ؛تمثل في دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة -مذكرة مقدمة من ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية -جامعة محمد خيضر بسكرة 2004.
5. لخميسي الواعر؛ دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة) 2018-2019؛ أطروحة دكتوراه قسم علوم التسيير تخصص دراسات مالية .
6. وليد حمدي باشا؛ دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2013-2014 ؛مذكرة مقدمة مكملّة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد التنمية .
7. منصوري صمودي؛ التمويل الزراعي للحبوب في إطار السوق الدولية حالة الجزائر 1962-2006 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع " تسيير " د.منصوري صمودي .
8. حبيب الله جعيجع ؛تقييم أداء سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر؛ أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث ميدان العلوم الاقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية .
9. شربي محمد الأمين؛ أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية 2010-2011 .
10. مزغاش لميس، د.قصاص شريفة؛ أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام نموذج ARDL - مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد (07) ، العدد- 02 - 202 .

11. يوسف يخلف مسعود؛ أثر التمويل المصرفي على القطاع الزراعي دراسة تجربة المصرف الزراعي الليبي للفترة 1970- 2021 الأكاديمية الليبية للدراسات العليا -ليبيا -) - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا اقتصاديات شمال إفريقيا.
12. نورا عدلي رزق؛ التمويل الزراعي المفهوم والأهمية صندوق النقد العربي 2022 موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي .
13. الماحي ثورية أوزال عبد القادر؛ انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2018) - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا اقتصاديات شمال إفريقيا.